«نفذه مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي في القدس المفتوحة»

استطلاع للرأي يؤكد ميل الشارع الفلسطيني إلى التمسك بالثوابت الوطنية

المؤتمر الصحفي للاعلان عن نتائج الاستطلاع

رام الله- الحياة الجديدة- هاني بياتنة - أظهرت نتائج استطلاع مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي التابع لجامعة القدس المفتوحة ميل الشارع الفلسطيني إلى التمسك بالثوابت الفلسطينية، وخاصةً فيما يتعلق بتأكيدهم على إقامة الدولة كاملة السيادة على الأراضي التي احتلت عام 1967، وتخلي النسبة الأعلى من أبناء شعبنا عن فكرة المرحلية.

واعلن المركز أمس, عن أول نتائج استطلاعاته، الذي تمحور حول «عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية والخيارات البديلة»، في كافة محافظات الوطن, وكان الاستطلاع أنجز في الفترة بين أيار وآب من العام الحالي، على عينة بلغ تعدادها 1099 من الضفة وغزة؛ وبحث خيارات وسيناريوهات حل للقضايا السبع التي تمثل نقاطا للتفاوض في المرحلة النهائية، وهي: الدولة، واللاجئين، والقدس، والاستيطان، والاقتصاد، والمياه، والأمن، والأسرى.

وأوضح مدير مركز الأبحاث والدراسات العليا في «القدس المفتوحة» أ. د. حسن السلوادي إن فكرة إنشاء المركز انبثقت من الحاجة إلى دراسات فكرية تسعف القيادة بإمدادها بدراسات دقيقة حول تخوفات الشعب والقضايا التي تؤرقه، ما يسهل على صناع القرار عملية اتخاذ القرارات المهمة، وبخاصة في ظل الأوضاع الصعبة التي يمر بها شعبنا وتعنت القيادة الإسرائيلية اليمينية.

واضاف السلوادي أن المركز اتخذ منهج العلمية دون أي اعتبار آخر، وان مصداقيته بدت واضحة من خلال تغطية الدراسة للمحافظات كافة، جغرافيا واجتماعيا وسياسيا, وأن هدف المركز إيصال دراسات عميقة للقيادة حول ما يعده شعبنا قضايا محورية, كما أبدى نية المركز اعداد 12 دراسة سياسية واجتماعية واقتصادية على المدى البعيد. وذكر السلوادي ان النسبة الأعلى من المشاركين ذهبوا إلى أن حل قضية القدس يتم من خلال إعادتها كاملة إلى السيادة الفلسطينية على المدينة المقدسة، وشكلوا 62.9 ٪ من مجمل أفراد العينة، أما بخصوص قضايا الاقتصاد والمياه فهناك 49.4 ٪ منهم يرون أن الخيار الأفضل للتعامل مع قضايا الاقتصاد والمياه هو أن يكون هناك سيطرة فلسطينية كاملة على الاقتصاد الوطني والمياه، ويرون ضرورة قطع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل والتوجه للعمل مع العرب بدلاً منها.

وذكر مدير مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي في الجامعة د. محمد المصري، المشرف على الاستطلاع، أن الدراسة تسعى إلى تعزيز المشاركة السياسية للفرد في صنع القرار ورسم السياسات، كما يهدف إلى المساهمة في تقديم حلول بديلة للمفاوضات في حال أعلن فشلها نهائيا.

واضاف ان شعبنا أحوج ما يكون إلى استقراء المستقبل، والخيارات المطروحة أمامه، ما يستدعي وجود مثل هكذا مراكز تأخذ على عاتقها توفير بيانات وتحليلات مستندة إلى طرق منهجية وعلمية مدروسة, مبينا ان الجامعة تسهم في رفد القيادة وشتى الأوساط السياسية بدراسات، تعبر عن هموم الشعب، وخياراته، وحتى تخوفاته. وقال مدير عام المجمع العلمي للأبحاث والتنمية د. أمجد الأفغاني «ان الجانب المنهجي للاستطلاع»، استخدم فيه الوصف التحليلي، وفحص المتغيرات لاستنباط العلاقات كونه الأنسب لهذا النوع من البحوث.

وبين أن الاستطلاع راعى موضوع التساوي في التوزيع في المحافظات كمتغير رئيس في الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالة الاجتماعية والتحصيل العلمي وعامل الجنس، وتم التركيز على فئة الشباب، حيث بلغت في العينة ٪59.9. وكان الاستطلاع اظهر تشاؤم الشارع حول إمكانية حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي نهائيا بالطرق السلمية، حيث رأى ٪63.1 من العينة أنه في حال التوصل إلى حل الدولتين، فإن ذلك لن ينهي الصراع مع الاحتلال بشكل جذري، فيما رأى 26 ٪ أن المقاومة أو الكفاح المسلح هو الخيار الأنسب في حال فشل المفاوضات بشكل قاطع مع الجانب الإسرائيلي، كما رأى ما نسبته 14.6 ٪ ضرورة قيام حرب عربية إسرائيلية لترجيح ميزان القوى لصالح الطرف الفلسطيني.

وبلغت نسبة المؤيدين لإعادة القدس كاملة السيادة الفلسطينية 62.9 ٪. وفيما يتعلق بقضية اللاجئين، ترى نسبة ٪26.9 من المستطلعة آراؤهم أن الخيار الأمثل لهذه القضية هو تطبيق القرار الدولي 194 بكل مضامينه في العودة والتعويض؛ وبلغت نسبة من يرون ضرورة رفض وجود أي مستوطنة على الأراضي الفلسطينية 79.8 ٪؛ ويعتقد 69.3 ٪ من المستطلعين أن تبييض السجون الإسرائيلية هو حل مناسب، فيما يعتقد 18.7 ٪ أن من الضروري تحرير الأسرى بالقوة من خلال أسر الجنود الإسرائيليين وتبادلهم.

ي قلقيلية

على حساب تمثيل هذا الحزب او ذاك والمصلحة العامة فوق المصالح الخاصة للأحزاب. لم تستطع القوى الوطنية ان تدفع بقائمة تحظى بشبه اجماع في المدينة وفشلت فشلا ذريعا لعدم وضعها مصلحة المواطن والبلد اولا، بهذا الكلام ابتدأ عضو لجنة العشائر د. خلدون غشاش حديثه مضيفا ان تداخل المصالح الشخصية والارتجال بالمواقف والقرارات ادى الى خروج الموضوع عن نطاقه السليم.

واكد الغشاش ان لجنة العشائر ليست بديلا عن القوى الوطنية والمستقلين وانما هي جزء من نواة كانت تقوم بعمل مجتمعي يعنى بالتربية والتعليم والصحة وشركة الكهرباء الى اخره من مواضيع المواطن واحتياجاته المباشرة، واننا سنستمر بتحركنا لان ما يطرح حاليا غير مرضي لنا علما اننا حوربنا منذ لحظة تشكيلنا ورغم هذا سنستمر بتحركنا خاصة وان ما يطرح هو غير مرض لنا ويمكن ان تأتي الايام القريبة المقبلة بما هو جديد ومرضي للمواطن.

بين فتور التحركات الميدانية والظواهر الانتخابية المعهودة والحديث هنا عن قوائم موحدة